جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس
النظم الانتخابية والنظم الحزبية

الدكتور عمروش أحسن

لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: قانون إدارة وتسيير الجماعات المحلية

السنة الجامعية 2021 . 2022

مقدمة

الانتخابات ليست غاية بحد ذاتها و أنما هي وسيلة من وسائل الاختيار لممثلي الشعب عبر الطرق الديمقراطية، والتي أصبحت تقليدا ومنهجا للأنظمة وحكوماتها كي تكون هذه الانتخابات تمثل الغالبية العظمى من الشعب ومكوناته في مجالسه النيابية، ولكل من هذه الطرق التي توصل أليها العقل البشري حتى يومنا هذا، محاسنه وبنفس الوقت له مساوئه وقصوره ، وهي شيء نسبي قد يختلف فيه البعض وقد يتفق.

حيث شهدت اواخر القرن الماضي ولادة الديمقراطيات الناشئة في العديد من الدول العالم مما أحدث الكثير من المستجدات والتطورات في العديد من المجالات ومن ضمنها النظم الانتخابية اذ قامت كثير من الدول بتغيير نظمها الانتخابية لمعرفتها بمدى العلاقة الوثيقة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية وكذلك بين هذه النظم والإطار الاوسع للمؤسسات الديمقراطية خاصةً في الديمقراطيات الناشئة وتبعا

لذلك فان تغير النظم الانتخابية و الحزبية هي في الأساس مسألة سياسية مرتبطة بنوع النظام السياسي و الذي تحتاج الى نقاشات عامة ومعمقة يشترك فيها كافة القوى السياسية والمؤسسات المجتمع المدني والجماعات المرجعية يفضي الى اجماع كل الشركاء حولها حتى تتحول هذه النظم الى اداة حيوية تساهم في وضع الاسس المتينة للديمقراطية المستدامة ، و على هذا الأساس ما المقصود بالنظم الانتخابية و الحزبية ؟ و ما هي الأسس و المعايير الدولية المحددة لهما ؟ و كيف يؤثر أحدهما في الأخر؟ ، و للإجابة على هذه الاشكالية استخدمنا المنهج التحليلي ، المقارن الذي يلائم أهداف و نتائج الدراسة ، و في هذا الإطار قسمنا الموضوع لقسمين أساسيين ، حيث يتناول القسم الأول النظم الانتخابية ، أما القسم الثاني فتناولنا فيه النظم الحزبية

المبحث الاول : النظم الانتخابية

المطلب الأول : تعريف النظم الانتخابية

هناك الكثير من التعريفات للنظم الانتخابية تشير إلى الكثير من التفاصيل، من التفاصيل الإدارية إلى المحتوى السياسي العريض، ولإلقاء الضوء على تأثيره المباشر على حجم التمثيل، فإننا إخترنا التعريف التالي للنظام الإنتخابي:

النظام الإنتخابي هو آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة، و هو المساهم في بناء المؤسسات الديموقراطية ، حيث يشمل ذلك التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

. حجم الدائرة الانتخابية ، ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية

. الصيغة الانتخابية ، وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعد ما

. ورقة الاقتراع ، وتتعلق بالخيارات المتاحة للناخب من حيث إمكانية إختيار مرشحين أفرادا أو قوائم حزبية

حيث يمكن تصنيف النظم الانتخابية من حيث عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، إلى عدد من العائلات الرئيسية. ويصنف دليل أشكال النظم الانتخابية الصادرعن إنترناشونال إيديا هذه النظم في ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة، كما يحدد بعض النظم الانتخابية التي لا يمكن تصنيفها بسهولة في أي من العائلات الرئيسية الثلاث المذكورة. ويمكن التعرف إلى 12 شكلا مختلفا من النظم الانتخابية في إطار هذة العائلات الاربع

كما يمكن تعريفها بأن النظام الانتخابي هو عبارة عن مجموعة اليات تتبع للتعبير عن ارادة الشعب ، أو لترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشتركون بها، ويتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها، فالنظام الانتخابي يسعل تعديل العمل على وضع فوانين جديدة دون الحاجة لتعديل دستوري، فالنظام الانتخابي هو أحد المؤسسات التي يسهل التلاعب بها، سواء إيجاباً أو سلباً، من خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية

كما يقصد بالنظم الانتخابية " مجموعة القواعد والأساليب التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات لحساب الأصوات لصالح المرشحين لتحديد الفائز منهم"، وتتنوع هذه النظم من دولة إلى أخرى ، وعلى هذا الاساس لا يوجد نظام انتخابي معياري معتمد عالميًا، وحتى في الدول التي تنتظم في اتحاد (كالاتحاد الأوروبي)، ثمة عدة أنظمة انتخابية ، وأهم ما يميز أي نظام انتخابي هو قدرته على تمثيل الشرائح والطبقات والاتجاهات السياسية القائمة والعاملة في المجتمع المعني، فكلما كان تمثيله أوسع كان هذا النظام أكثر قوة وقدرة.

وتختلف الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم، باختلاف الأنظمة السياسية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة انتخابية أساسية هي: نظام الانتخاب الأكثري (في دورة واحدة أو في دورتين)، نظام الانتخاب النسبي، والنظام المختلط بين الأكثري والنسبي، أما الدوائر الانتخابية فتكون على أساس الدائرة الفردية أو الدائرة الموسَّعة

كما يقصد بالأنظمة الانتخابية كذلك عند بعض الفقهاء بأنها الأنماط الانتخابية، و هي تشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخاب .و عادة ما تعرف بالأساليب و الطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين فرز النتائج و تحديدها النظام الانتخابي، بالمعنى الواسع، يحول الأصوات المدلي بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب و المرشحين، إذ أن لديه تأثير كبير على النظام الحزبي القائم فعندما نحدد نظام انتخابي معين نكون قد حددنا أحد الاختيارين سوء إعطاء أفضلية لحكومة ائتلافية أو منح حزب معين سيطرة الأكثرية

في مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها، أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية / الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)

بالإضافة الى حجم الدائرة الانتخابية (وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، انما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية) وعلى الرغم من عدم تركيز هذا الدليل على الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية (كتوزيع مقرات الاقتراع، أو تسمية المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، ... الخ)، إلا أن هذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها الى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره.

كما وأن تصميم النظام الانتخابي الأفضل هو الذي يعتمد على الحل الوسط بين بعض القوى السياسية الرئيسية ، خاصة و أنه يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات، فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة الى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية

المطلب الثاني : أنواع الأنظمة الانتخابية

الفرع الاول : نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

ابرزت الادبيات السياسية طرائق مختلفة لتصنيف النظم الانتخابية ، فمن التصنيفات ما يعتمد على طريقة طرح المترشحين ، فردي و بقائمة ، يقوم هذا النوع من أنظمة الانتخاب على أساس الشخص أو الأشخاص الذين يراد انتخابهم في كل دائرة انتخابية، و إتباع الدول لأحد النظامين لا يتوقف على مدى مزايا النظام المختار و إنما يتوقف على مدى ملائمة المناخ للتطبيق ,من حيث موقف القوى السياسية و الاجتماعية منه ، هناك بعض الدول تأخذ بالنظامين معا)نظام مختلط (لأنها ترى أن تطبيق أحد النظامين لا يعني الانصراف عن النظام الآخر

أولا : نظام الانتخاب الفردي

1 . تعريف نظام الانتخاب الفردي

نظام الانتخاب الفردي أو النظام المناطقي هو النظام الأكثر شيوعا وإتباعا في العالم ، حيث الأساس في الانتخاب الفردي هو وجود دوائر صغيرة يخصص لكل دائرة مرشح

واحد او اثنان , ويفوز بمقعد الدائرة النائب الذي يحصل على أعلى الأصوات من بين المرشحين، وقد ادخل تعديل على هذه الأسلوب في بعض الدول وهو اشتراط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات (50% +1)فان لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة أو حصل أكثر من مرشح على هذه النسبة نكون أمام جولة ثانية من الانتخابات يخوض غمارها المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى

حيث تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الصغيرة نسبيا يتساوى مع عدد النواب في البرلمان، ويصوت الناخب لصالح مرشح واحد، ويمثل الدائرة نائب واحد في البرلمان ، أو اثنين كما الحال في مصر، حيث كان يمثل كل دائرة نائب عن العمال والفلاحين ونائب عن الفئات ، وفي هذا النظام فان المرشح الحاصل على أغلبية الأصوات يفوز بالمقعد، بينما يتم استبعاد كل الأسماء الأخرى المرشحة على نفس المقعد ، و على هذا الأساس فإن نظام الانتخاب الفردي هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا و متساوية على قدر الإمكان بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين

فمثلا دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها مقعد نيابي واحد ، تنافس عليها (3) ثلاث مرشحين ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا . وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

-المرشح (أ) قد حصل على (8000) صوت .

-المرشح (ب) قد حصل على (7000) صوت .

-المرشح (ج) قد حصل على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز المرشح (أ) بالمقعد النيابي الوحيد ، لأنه حصل على أكثرية الأصوات الصحيحة التي أدلى بها الناخبين والبالغة (8000) صوت ، على الرغم من إن مجموع عدد أصوات المرشحين (ب) و (ج) البالغة (12000) صوتا ، هي أكثر عددا مما حصل عليها المرشح (أ) الفائز بالمقعد النيابي الوحيد.

أما إذا كان الانتخاب الفردي لا يتم إلا وفق النظام الأغلبية فانه يجرى إما على دور واحد و إما على دورين يكتفي في النظام الأول بالأغلبية البسيطة أو النسبية بينما يتطلب في النظام الثاني بالأغلبية المطلقة و في هذا الصدد يمكن أن نأخذ النموذج البريطاني كمثال لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد و بالنسبة للانتخاب الفردي على دورين فسنتناول النموذج الفرنسي.

2 . نماذج نظام الانتخاب الفردي

أ . النموذج البريطاني كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد

كما سبق الذكر أن الانتخاب الفردي على دور واحد يتم على أساس الأغلبية النسبية أو البسيطة ,فتعرف النتيجة الانتخابية من الدور الأول لان مرشحا واحدا سيتحصل على نسبة من الأصوات تفوق ما يحصل عليه كل مرشح من المرشحين الباقين ، أي بأكثرية الأصوات

و يقوم النظام الانتخابي البريطاني على ثلاثة نقاط:

. أن الاقتراع في إنجلترا يجري في دوائر صغيرة و يخصص لكل دائرة انتخابية منها مقعد نيابي كان قدر هذا العدد أي " واحد.

. المرشح يفوز في المعركة الانتخابية بحصوله على أغلبية الأصوات أيا دون اشتراط حصول المرشح على أغلبية من الأصوات تفوق ما حصل عليه بقية المرشحين مجتمعين في الدائرة

. يفوز المرشح بالتزكية في الحالة التي لا يتقدم فيها مرشحون آخرون في ذات الدائرة الانتخابية و دون حاجة لإجرء انتخابات فيها.

حيث أدى نظام الانتخاب الفردي في بريطانيا إلى نظام الحزبين السياسيين (ثنائية حزبية) يتزاحم كل منهما للوصول إلى السلطة.وبجوارهما تتعايش أحزاب صغيرة

تشارك في العمل السياسي دون أن يتسنى لها الوصول إلى الحكم لان اللعبة السياسية في يد الحزبين الكبيرين .

فالانتخابات في حد ذاتها لها دور نسبي في تشكيل التنظيمات السياسية على المستوى الداخلي ذلك لان رئيس الدولة لا ينتخب لكونه عاهل يؤول إليه الحكم بالوراثة، أما بالنسبة للمجالس النيابية نجد هناك مجلس اللوردات المتكون من أعضاء توارثوا العضوية و أعضاء معينين لمدى الحياة ، و ينحصر دور هيئة الناخبين –باستثناء المحليات – في اختيار أعضاء مجلس العموم

ب – **النموذج الفرنسي كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دورين**

يؤدي الانتخاب الفردي على دور واحد إلى نظام الحزبين السياسيين أما نظام الانتخاب الفردي على دورين فانه يؤدي إلى نظام التعددية الحزبية، و ما تجدر الإشارة إليه الخلاف بين الأحزاب السياسية حول اختيار الأسلوب الأمثل للانتخاب أثناء وضع دستور الجمهورية الخامسة، فكان هناك اتجاهان :

. الاتجاه الأول ، الذي كان يدعو إلى العدول عن نظام الانتخاب الفردي على دورين و إتباع نظام الانتخاب على دور واحد أو نظام التمثيل النسبي

. الاتجاه الثاني ، الذي يمثله الجنرال "ديغول "وبعض القادة السياسيين أصروا على الاحتفاظ بنظام الانتخاب على دورين و في الأخير حسم الخلاف لصالح الجنرال "ديغول "و تم تنظيم النظام الانتخابي الفرنسي بأسلوب الانتخاب الفردي كما يلي :

. الدور الأول ، الذي يشترط أن يحصل المرشح لانتخابات الجمعية الوطنية و بعض أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة الأغلبية المطلقة فضلاً عن حصوله على نسبة لا تقل عن 25 % من أصوات الناخبين في الدائرة (المادة 126 من قانون الانتخابات الفرنسي لعام 1966)

. الدور الثاني ، الذي يشترط لكي يفوز المتر شح الذي حصل في الدور الأول على الأغلبية المطلقة يجب عليه أن يحصل في الدور الثاني على الأغلبية النسبية فقط و عندما يتساوى المترشحان في الدور الثاني، يعتبر فائز المرشح الأكبر سناً

3 . تقدير نظام الانتخاب الفردي

إن الانتخاب الفردي يسمح لناخبي الدائرة الانتخابية معرفة المترشحين واختيار الأنسب و الأكفأ منهم .لهذا السبب يتميز نظام الانتخاب الفردي بالسهولة و البساطة في إجرءاته ، كما يستطيع الناخب الاختيار بكل حرية دون ضغط من الأحزاب السياسية التي تقوده إلى التصويت على الأشخاص الذين تريدهم ، كما يوفر نظام الانتخاب الفردي للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على مقاعد نيابية في بعض الدوائر لانتخابية ، إضافة الى انه يركز نظام الانتخاب الفردي على القضايا المحلية و يهمل القضايا الوطنية الكبرى أثنا حملاتهم الانتخابية يعملون جاهدين على أن تكون برامجهم السياسية منصبة على الشؤون المحلية لينالوا رضا المنتخبين و بالمقابل تتقيد آفاق الناخبين و تنصرف أذهانهم عن المصالح العامة الوطنية.

أ . حسنات نظام الانتخاب الفردي

1. باعتبار إن المر شحين معروفين لدى الناخبين فان هذا النظام يتيح التعرف على قدراتهم وصفاتهم وبالتالي المفاضلة بينهم

2. يخلق صلة وثيقة بين المرشح والناخبين, مما يجعله أكثر وفاءا لالتزاماته ليضمن أصوات المرشحين في الدورات القادمة.

3. يساعد المرشحين للوقوف على مطالب الناخبين واحتياجات دوائرهم

4 . يساعد في استمرار محاسبة المرشحين ومراقبة مدى إيفائهم لوعودهم

5 . كون هذه الانتخابات تتم في دوائر صغيرة فإنها تتميز بسهولة الإجراءات الانتخابية وسرعة الوصول إلى النتائج وتكون النفقات الانتخابية أقل مما هو عليه الحال في النظم الأخرى

6 . يساعد في ظهور نظام الحزبين وتوزع الأصوات بين حزب الأغلبية والمعارضة ويحد من ظهور الأحزاب الصغيرة والحكومات الائتلافية مما يساعد في استقرار الأوضاع السياسية بتماسك كل من المعارضة والحكومة

ب . مساوئ نظام الانتخاب الفردي

1. تكون العلاقات الشخصية والولاءات العائلية والطائفية والعرقية أساسا في عملية الانتخاب على حساب البرامج والمبادئ التي تقدمها الأحزاب والقوائم

2. إن ارتباط المرشح بدائرته يجعله أسيرا لها لضمان أصواتها في الدورات اللاحقة مما يؤدي إلى ظهور قيادات محلية ذات أفق ضيق على حساب ممثلي الأمة والاهتمام بالمصالح العامة.

3. يسهل هذا النظام من عملية التدخل في العملية الانتخابية وخاصة من قبل أصحاب النفوذ والضغط على المرشحين والناخبين.

4. يحد من تبلور الظاهرة الحزبية لان الانتخاب يكون على أساس شخصي

ثانيا : نظام الانتخاب بالقائمة

1 . تعريف نظام الانتخاب بالقائمة

نظام القائمة أو التعددي يعتمد في الدوائر الكبيرة التي تمثل بعدد من المرشحين الذين يجتمعون في قائمة ، إما أن تكون مفتوحة و التي يطلق عليها التصويت بالافضلية ، بحيث يستطيع الناخب إن يختار عدد من المرشحين يساوي العدد المخصص للدائرة وقد تكون مغلقة يجبر الناخب على اختيار القائمة بمجملها دون أن يكون له حرية المفاضلة أو تشكيل قائمة ممن يرغب من المرشحين

و يقتضي نظام الانتخاب بالقائمة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وواسعة النطاق ، حيث يعطي لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان كما يقوم الناخبون في كل دائرة بالتصويت لعدد معين من المترشحين ، فكل ناخب يقدم قائمة بأسماء المطلوب انتخابهم من – النواب – بعدد المناصب التي تحددها القوانين الانتخابية التعدد المرشحين المطلوب ، و يدعى هذا النظام أيضا بنظام الانتخاب المتعدد الأعضاء

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصلت على (8000) صوت .
- القائمة (ب) قد حصلت على (7000) صوت .
- القائمة (ج) قد حصلت على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز القائمة (أ) بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها حصلت على أكثرية الأصوات الصحيحة التي أدلى بها الناخبين والبالغة (8000) صوت ، على الرغم من إن مجموع عدد أصوات القائمتين (ب) و (ج) البالغة (12000) صوتا ، هي أكثر عددا مما حصل عليها القائمة (أ) الفائزة بالمقاعد النيابية الثلاث

دائرة انتخابية رقم (2) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصل على (10001) صوت .
- القائمة (ب) قد حصل على (6999) صوت .
- القائمة (ج) قد حصل على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز القائمة (أ) بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها حصلت على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة + صوت واحد (50 % + 1) والبالغة (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا .

أما إذا لم يحصل أي مرشح أو قائمة على الأغلبية المطلوبة ، وهي الحصول على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة + صوت واحد (50 % + 1) ، فيجرى دور ثاني من الانتخابات على وفق هذا النظام بين اثنين من المرشحين وهم الذين حصلا

على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول ، أو بين قائمتين حصلتا على أعلى عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم تحسم نتيجة الفوز بالمقعد النيابي أو بالمقاعد النيابية وفق تطبيق آليات نظام الأغلبية البسيطة أو ذو الدور الواحد ، بأن يعلن الفائز هو المرشح الذي سيحصل على أكثرية أصوات الناخبين على حساب المرشح الآخر ، ونفس الأمر ينسحب على القائمة.

وعلى سبيل المثال في حالة الانتخاب الفردي :

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها مقعد نيابي واحد ، تنافس عليها (3) ثلاث مرشحين ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

-المرشح (أ) قد حصل على (10000) صوت .

-المرشح (ب) قد حصل على (7000) صوت .

-المرشح (ج) قد حصل على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، فان المرشح (أ) الذي حصل على (10000) صوت ، لايعد فائزا بالمقعد النيابي الوحيد ، لأنه لم يحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة التي أدلى بها الناخبين + صوت واحد (50 % + 1) ، والمفترض أن تكون (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا

وعلى أساس ذلك ، تعاد الانتخابات من خلال إجراء دور ثاني بين المرشحين (أ و ب) لأنهما حصلا على أكبر عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم يفوز بالمقعد النيابي الوحيد كل من يحصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة في انتخابات الدور الثاني .

وعلى سبيل المثال في حالة الانتخاب بالقائمة:

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصلت على (10000) صوت .
- القائمة (ب) قد حصلت على (7000) صوت .
- القائمة (ج) قد حصلت على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، فان القائمة (أ) التي حصلت على (10000) صوت ، لاتعد فائزة بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها لم تحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة التي أدلى بها الناخبين + صوت واحد (50 % + 1) ، والمفترض أن تكون (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا .

وعلى أساس ذلك ، تعاد الانتخابات من خلال إجراء دور ثاني بين القائمتين (أ و ب) لأنهما حصلتا على أكبر عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم تفوز بالمقاعد النيابية الثلاث أية قائمة تحصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة في انتخابات الدور الثاني

3 . تقدير نظام الانتخاب بالقائمة

في صورة حسنات ومساوئ و هي :

أ . حسنات نظام القائمة

1. تكون الأهمية للبرامج الحزبية والانتخابية وليس للاعتبارات الشخصية في عملية المفاضلة بين المرشحين.

2. يساعد في تغليب الصالح العام على الخاص ويضعف التأثير على الناخبين والمرشحين على السواء.

3. يساعد في ظهور وتبلور التعددية السياسية وقيام الديمقراطية

4. يشجع على التقارب والائتلاف بين الجماعات وتكوين الكتل السياسية لتشكيل القوائم عن طريق البرامج المشتركة.

كما يتمتع نظام القائمة مقارنة بالنظام الفردي بعدد من المزايا يمكن بيانها على النحو التالي:

1 . يكون اختيار الناخب للقائمة بناء على البرامج والسياسات التي يطرحها كل حزب، وليس على أسس شخصية كما في النظام الفردي ، و ينبغي تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة يمثل كل دائرة في هذا المجلس رابح واحد (أي أن عدد الدوائر يساوي عدد المقاعد)

2 . نظام القائمة يؤدي إلى تدعيم التعددية الحزبية ويساهم في تقوية الأحزاب، من خلال حرص قيادات هذه الأحزاب على طرح رؤى وسياسات متماسكة تمكنها من اجتذاب أصوات الناخبين لها

3 . يؤدى هذا النظام إلى تدعيم التماسك الحزبي بمعني ولاء النائب في البرلمان يكون للحزب، الذي ساعده على الوصول إلى هذا المقعد في البرلمان.

4 . نظام القائمة يقوى من دور الأحزاب في النظام السياسي، حيث يصبح من الملزم للأحزاب صياغة برامج وسياسات عامة محكمة، تضمن لهم قواعد جماهيرية كبيرة، أيضا فان الأحزاب ذات التوجهات المتشابهة يمكن أن يتكتلوا لضمان أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، ويختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف النظام الانتخابي المطبق في الدول التي تتبع التمثيل النسبي.

5 . على عكس الانتخاب الفردي ، الانتخاب بالقائمة يسمح للناخبين أن يصوتوا على برامج و أفكار و ليس على أشخاص هذا من جهة ,من جهة أخرى الحملات الانتخابية تكون أكثر موضوعية إذ يوجه الاهتمام إلى الشؤون العامة، و كلما اتسعت الدوائر الانتخابية ازداد اهتمام واضعي القوائم بتوسيع برامجهم السياسية لتغطية اكبر المناطق و تلبية مصالحها

6 . يقلل الانتخاب بالقائمة من انتشار ظاهرة الرشوة و هيمنة الإدارة على العملية الانتخابية المتفشية في نظام الانتخاب الفردي نتيجة صغر الدائرة الانتخابية و إمكانية التأثير على ناخبيها، فكلما اتسعت الدائرة الانتخابية صعب تدخل الإدارة و قلت إمكانية الرشوة.

فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة كالنقابات. والتمثيل النسبي

يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على النسبة التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات.

وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص وبالتالي تكون المفاضلة بين برامج انتخابية وخطط وسياسات وليس على أساس العلاقات الشخصية ، فمثلا لنفترض ترشيح أربع قوائم لمجلس مكون من خمسين مقعد والقائمة الأولى حصلت على 40% تحصل بالتالي على 20 مقعد والثانية حصلت على 30% فتحصل على 15 مقعد والثالثة 20% فتحصل على 10 مقاعد والرابعة 10% فتحصل على خمس مقاعد). إن أهم ما يميز هذا النظام، هو أنه يتفق مع العدالة، ويحقق تمثيلاً صحيحاً للاتجاهات المختلفة في الرأي العام

ب . مساوئ نظام القائمة

1. تحكم الأحزاب في عملية اختيار المرشحين وتشكيل القوائم على حساب الكفاءة والقدرات الشخصية

2. يحد من قدرة الناخبين و حريتهم في اختيار من يرغبون من المرشحين الذين ربما يكونوا الأكفأ

3. من خلال هذا النظام تستطيع العديد من الأحزاب حتى الصغيرة من التمثيل في البرلمان مما يؤدي إلى تشرذمها

4. يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية ضعيفة وغير مستقرة تنهار عند وجود أبسط خلاف بينها مما يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد

5. يضعف من عملية المحاسبة والمراقبة للمرشحين وعدم اكتراث هؤلاء بما يوجه إليهم من انتقادات لوقوف الأحزاب خلفهم

6 . حقيقة أن نظام الانتخاب بالقائمة له عدة مزايا لكن من المنطقي عدم المبالغة في مدح هذا النظام فهناك عيوب لا يمكن تجاوزها فمثلا القول بان طريقة القائمة توسع الاهتمام بالمسائل العامة و تخفف اثر الاعتبارات الشخصية قول مبالغ فيها لان الأمر يختلف من

بلد لأخر و من نظام سياسي إلى نظام آخر ,ثم أن النائب سوء في نظام الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب الفردي يخضع لتوجيه حزبه، لذا فهو يمثل حزبه أكثر مما يمثل الذين انتخبوه

7 . نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى خداع الناخبين إذ تلجا الأحزاب السياسية إلى وضع اسم شخص بارز له ثقل سياسي ووضع مرموق على رأس القائمة ثم تملأ القائمة بعد ذلك بأسماء أشخاص غير معروفين.

8 . تنتقد طريقة الانتخاب بالقائمة أيضا لتقسيمها الدولة إلى دوائر انتخابية واسعة النطاق مما يتسبب ذلك في تقليل فرص نجاح أحزاب الأقلية إذا ما تم اعتماد نظام الأغلبية

9 . قد يساهم النظام الانتخابي في دعم الفساد ، و الظاهر بقوة ان نظام القائمة النسبية يجعل الفساد يتركز في القمة ، خاصة في العاصمة اذ هم من يقرر قوائم المترشحين

الفرع الثاني: نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي

أولا: نظام التمثيل بالأغلبية

حيث يقصد بنظام الاغلبية هو أن المرشح الذي يحصل على اصوات تفوق عدد الصوت كل من المرشحين الاخرين يعني الفائز بالانتخبات ونظام الاغلبية يمكن ان يطبق في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على القائمة أي انتخاب عدد نواب في منطقة واحدة غالبا ما يطبق نظام الاغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة وبالتالي تتبع اسلوب التصويت الفردي اما في حالة تصويت على القائمة فأنه نظام الاغلبية اقل تطبيقا وتشترط بعض القوانين الانتخابية الحصول على اغلبية معينه من الاصوات لاجل الفوز(سواء كان التصويت فرديا ام بالقائمة) وان لم تحصل أي من المرشحين علىالاغلبية المطاوبة فتعاد الانتخابات .وهكذا نجد امامنا نوعين من الاغلبية

ترتبط عملية ترسيم الدوائر الإنتخابية بالعادة بنظم التعددية الإنتخابية أو الأغلبية الإنتخابية. يميل كلا النظامين إلى الإعتماد وبشكل كبير، إن لم يكن بشكل كلي، على الدوائر الإنتخابية الفردية. يجب أن يتم إعادة ترسيم هذه الدوائر بشكل دوري من أجل عكس التغيرات على أعداد السكان ، كما يتشابه النظامان بعنصر أساسي بسبب اعتمادهم على

الدوائر الإنتخابية الفردية – لا يعتمد عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب سياسي على نسبية الأصوات التي حصل عليها فقط ، وإنما على مكان الإدلاء بتلك الأصوات أيضاً. وفي نطاق الحديث عن نظم التعددية أو الأغلبية ، تحظى أحزاب الأقلية السياسية، التي لا يقطن مناصريها في نفس المنطقة ، على عدد مقاعد أقل مما قد تحصل نسبة أصواتهم عليه. من الممكن أن تتدارك الدوائر التعددية للنظم النسبية هذه العيوب في عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد، حيث أن هناك علاقة طردية ما بين حجم الدوائر الإنتخابية ونسبية النتائج

أن نظام الأغلبية هو اقدم نظام انتخابي وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به ولا يزال يحظى بتفضيل اكثر من 80 بلد في العالم – استنادا إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي 1993 ، وتكمن ميزة هذا النظام، ربما، وقبل كل شيء في بساطته، إذ يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وقد طبق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السياسية حيث يتم انتخاب المرشح الأكثر شعبية ، ولكنه من ناحية أخرى فغالبا ما يكون نتائجه غير عادلة فهو قد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

كما أن نظام الأغلبية هو نوع بموجبه يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، وسمته البارزة هي استخدام دوائر منفردة العضوية، ويُعد أقدم انواع النظم الانتخابية في العالم، ويرجع تاريخ اعتماده إلى القرن الثالث عشر في بريطانيا، وطبق في عدة دول كانت مستعمرات تابعة إلى المملكة المتحدة مثل دول الكومنولث (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، الهند، نيجيريا، زامبيا)، ثم اتسع ليشمل نسبة كبيرة من دول العالم .

حيث في نظام الأغلبية البسيطة، فان المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها اقل من 25% من المقترعين في الانتخابات، ويؤدي هذا النظام إلى بروز حزبين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهوية (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا وكندا ، لقد نشأ نظام الأغلبية في بريطانيا، وتم تطبيق هذا النظام بشكل خاص في بلدان الكومنولث، ويعطي هذا النظام الحزب الفائز مقاعد اكثر

من حصته النسبية من الأصوات ، فعلى سبيل المثال فان الحزب الذي يحصل على 45% من الأصوات يفوز بالأغلبية ويستطيع أن يشكل حكومة بمفرده ، خاصة و ان هذا النظام يتميز بعدة خصائص منها :

1 . أن تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.

2 . أن يصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزب سياسي ما أو مستقل.

3 . أن يشمل دائرة انتخابية ويجعل العلاقة أوثق بين النائب وناخبيه

و على هذا الأساس يعتبر نظام الانتخاب الأكثري الأقدم والأبسط والأسهل بين مختلف الأنظمة الانتخابية، وتطبّقه بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها من الدول التابعة للكومنولث أو التي كانت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت فرنسا قد طبَّقته منذ زمن بعيد (في دورتين) قبل اعتمادها نظام الانتخاب النسبي. ويشار هنا الى أن معظم البلدان التي تعمل بالنظام الأكثري تعتمد الدائرة الفردية.

حيث وفق نظام الانتخاب الأكثري، يعتبر فائزًا في الانتخابات المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، ولو بفارق صوت واحد ، أو بمعنى أخر النظام الذي يفوز فيه المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة ، يمكن تصور هذا النظام في الانتخاب الفردي، إذ تنتخب الدائرة نائبا واحد ، كما يمكن تصوره في الانتخاب عن طريق القائمة فتفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو اغلبها ، وهذا الانتخاب قد يكون في دورة واحدة أو دورتين:

-في الحالة الأولى، يعتبر فائزًا المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، حتى ولو كانت هذه الأكثرية بسيطة وأقل من الأكثرية المطلقة للمقترعين. ولهذا يمكن تطبيق هذا النظام بسهولة في الدول التي تعتمد الثنائية الحزبية. أما في الدول التي تعتمد التعددية الحزبية، فإنه يؤدي الى إضعاف مستوى التمثيل الشعبي.

-في نظام الانتخاب الأكثري في دورتين، يتطلب أن ينال المرشح الأكثرية المطلقة في دورة الاقتراع الأولى. وهو يسمح للناخبين بالاختيار بين عدد كبير من المرشحين في الدورة

الأولى، أما في الدورة الثانية، فيقل عدد المتنافسين ويفوز من ينال أكبر عدد من الأصوات على أن ينال المرشح نسبة معينة من أصوات المقترعين في الدورة الأولى

ثانيا : نظام التمثيل النسبي

يتطلب التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد ، في هذه النظم، يقدم كل حزب أو كيان سياسي قائمة بمرشحيه لدوائر تعددية ، ويقوم الناخبون بالتصويت لهذه القوائم. وعليه، يحصل كل حزب على حصة من المقاعد تقارب النسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين. وفي حال اعتماد القوائم المغلقة، يتم اختيار الفائزين حسب ترتيبهم على القائمة.

أما في حال اعتماد القوائم المفتوحة أو القوائم الحرة فان خيارات الناخبين تؤثر على فرص المرشحين بالفوز تبعاً لعدد الأصوات الفردية التي يحصل عليها كل مرشح ، لذلك فإن التمثيل النسبي هو اعطاء كل حزب او كل تجمع يمثل رأيا او اتجاها معينا عددا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية

ونظام التمثيل النسبي يظهر بصور متعددة .فهناك نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة ،ونظام التمثيل النسبي مع امكان المزج بين القوائم المختلفة ،وباعتماد نظام التمثيل النسبي فانه تظهر مشكلة تحديد المرشحين الفائزين في كل قائمة ،فاذا نالت قائمة مكونة من خمسة مرشحين اصواتا تعطي لها الحق في مقعدين فقط فأي من المرشحين الخمسة يفوز بالمقعد النيابي ؟ويمكن حل هذه المشكلة في حالة الاخذ بنظام المزج بين القوائم ،حيث يتفاوت عدد الاصوات التي يحصل عليها مرشحو القائمة الواحدة ،ومن ثم يمكن اعلان انتخاب المرشحين الذين حصلوا على اكثرية الاصوات بالنسبة الى بقية مرشحي القائمة

ولكن الاشكال يظهر في حالة الاخذ بنظام القوائم المغلقة، فان جميع المرشحين في القائمة الواحدة في هذه الحالة يحصلون على العدد نفسه من الاصوات لان القوائم مغلقة ولايجوز للناخب ان يعدل فيها بل يجب عليه ان يختار قائمة بأكملها ففي هذه الحالة تلجا النظم السياسية المختلفة الى احدى وسيلتين:

. الوسيلة الاولى: يتم بموجبها توزيع المقاعد بحسب ترتيب اسماء المرشحين في القائمة أي ان الحزب هو الذي يحدد مقدما كيفية التوزيع.

. الوسيلة الثانية: هي التي تعطي الناخب حق تحديد ذلك الترتيب بحسب تفضله الشخصي بمعنى انه على الرغم من ان الناخب يعطي صوته لقائمة كاملة فان قانون الانتخاب يعطيه الحق في ترتيب المرشحين فيعيد كتابة القائمة حسب رغبته وفي هذه الحالة يفوز من مرشحي القائمة المرشح او المرشحين بحسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة وتسمى هذه الطريقة التصويت مع التفضيل .

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لنظام الاغلبية فقد لجأت الكثير من الدول الى نظام التمثيل النسبي الذي يحقق للاحزاب المختلفة تمثيلآ يتناسب قدر الامكان مع قوة كل منها وبذلك يكون المجلس النيابي مرآة صادقة لهيئة الناخبين ،فنظام التمثيل النسبي يحقق العدالة في توزيع المقاعد .

الا ان لنظام التمثيل النسبي عيوب ايضآ، فأن مايحققه في بلد ما قد لا يحققه في بلد اخر ، فهو نظام معقد الى درجة تجعل نتيجة الانتخابات لاتظهر الابعد ايام قد تتعرض فيها الى التزييف والتشويه ، ويزداد الامر تعقيدآ كلما اردنا الوصول الى طريقة تجعل التمثيل متناسبآ مع اهمية الاصوات التي يحصل عليها كل حزب ،كما ان هذا النظام يؤدي الى كثرة الاحزاب وتعددها وكثرة الاحزاب تجعل من الصعب قيام اغلبية برلمانية منسجمة وثابتة ،وبالتالي يؤدي الى عدم استقرار الحكومة .

اذا ان المشكلة في التمثيل النسبي هي في ايجاد قاسم مشترك لتوزيع الاصوات بين القوائم المختلفة ، وللوصول الى ذلك برزت طرائق عديدة كان منها على الاخص طريقتان اساسيتان : هما طريقة مخرج القسمة الانتخابي وطريقة العدد المتساوي ،فضلآعن طرائق اخرى استنبطتها الانظمة السياسية وبما ينسجم مع مصالحها الخاصة

و في هذا الاطار هنالك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي هما: نظام القائمة الحزبية ونظام الحزب الواحد ، حيث يعتبر نظام القائمة الحزبية أكثر شيوعاً من هذين

النظامين. وفي نطاق الحديث عن نظام القائمة الحزبية، نادراً ما تحتاج الدوائر الإنتخابية إلى عملية الترسيم، وقلما احتاجت إليها في أي وقت سابق. تصبح الدوائر الإنتخابية إذا ما تم توظيفها دوائر تعددية كبيرة، حيث تتطابق حدودها بشكل عام مع حدود التقسيمات الإدارية. وفي سبيل استيعاب التغييرات التي تطرأ على السكان، يجب أن يتم تحديد عدد المقاعد المخصصة للدوائر الفردية التعديدة، فضلاً عن إعادة ترسيم حدود الدوائر الإنتخابية.

حيث تعتبر الأصوات القابلة للتحويل، والتي تم إستخدامها في ايرلندا ومالطا النوع الثاني للتمثيل النسبي. ونظراُ لأن الاقتراع يعتمد على المرشحين وليس على الاحزاب، توظف وتستخدم هذه الدول دوائر تعددية صغيرة يتراوح عدد أعضاءها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء منتخبين لكل دائرة. وبذلك يجب إعادة ترسيم حدود الدوائر الإنتخابية بشكل دوري في هاتان الدولتان

و على هذا الأساس فإن نظام الأغلبية هو ، دون شك الأقدم في العالم، غير أن التمثيل النسبي أن يزهو بكونه موضوعا لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات التي كرست لتحليله، وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى، في بلجيكيا 1889 وفي هذه الأيام يطبق في اكثر من 60 بلدا في العالم ، حيث أن العدالة هي الميزة الأولى لهذا النظام

فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية مع نسبة حضورها الانتخابي يكون التمثيل عادلا و إن أيا من القوى السياسية أو أي جزء من الرأي العام لا يستأثر من ناحية المبدأ بالتمثيل الكامل ، ولا يظل أيضا دون تمثيل ، كما أن التمثيل النسبي يفرض التصويت للقائمة مما يدل غالبا على أن أفكار المرشحين و الاحزاب تتفوق في الحملات الانتخابية بالتعارض مع شخصياتهم ، بالإضافة إلى ذلك فان التصويت يجري في دورة واحدة فقط ويتم تلافي السياسة المعروفة في الأنظمة التي تطبق الدورة الثانية مما يوفر في التكلفة الفعلية للانتخابات

كما أنه يعتبر بلا منازع وباتفاق معظم الباحثين في علم السياسة أكثر الأنظمة الانتخابية قدرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع، خاصة و ان نظام الانتخاب النسبي يعتمد على القوائم الحزبية ، يختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف النظام الانتخابي

المطبق في الدول التي تتبع التمثيل النسبي. فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة كالنقابات. والتمثيل النسبي يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على النسبة التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات. وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص

المبحث الثاني : النظم الحزبية

شهدت الأدبيات السياسية العديد من محاولات تصنيف النظم السياسية أحد هذه التصنيفات هي تلك التي تميز بين:

- النظم الديمقراطية والتي تتسم بوجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية وتعدد القوى السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة وحياد سياسي للجيش، وسيادة حكم القانون.
- النظم الشمولية تتسم بغياب المعارضة والصحافة الحرة واختفاء أو ضعف المؤسسات السياسية وتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة وتدخل الجيش في السياسة وغياب حكم القانون أو تغييبه.

أما بالنسبة لنظم الديمقراطية المقيدة فتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة وأحزاب محدودة النشاط عادة ما يجمع شخص واحد بين رئاسة الحزب المهيمن والدولة ومجموعة محددة من الأشخاص هم المسيطرون على الحزب الحاكم والدولة، وعادة ما يكون دور البرلمان محدداً بفعل سيطرة الحزب وطغيان السلطة التنفيذية ، و على هذا الاساس سنتناول في المبحث الاول مفهوم النظم الحزبية ثم تصنيفات النظم الحزبية في مبحث ثان و في المبحث الثالث نتكلم عن وظائف التعددية الحزبية

المطلب الاول : تعريف النظم الحزبية

دراسة النظم الحزبية قد تم بالتوازي مع تطور التحليل المقارن، في البداية ركز علماء السياسة علي مجموعة محدودة من البلدان وهي: الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا

كحالات لنظام الحزبين، وفرنسا وألمانيا كحالات التعددية الحزبية التنافسية والتمييز بينهم، حيث ترتبط نظم الحزبين بالحكومات القوية والفعالة اما التعددية الحزبية قد ترتبط اكثر بعدم استقرار النظام، ثم نُقحت الافتراضات السابقة في الستينات والسبعينات حيث بدأ علماء السياسة التوسع بتناول مجموعة اكبر من النماذج او الديمقراطيات الليبرالية، وطوروا تمييزهم بين الأنماط الأكثر تعقيدا للنظم الحزبية وفقا لأنماط المعارضة، والحجم النسبي وقوة الأحزاب، وعدد الأحزاب والاستقطاب الأيديولوجي بينهم

المطلب الثاني : تصنيفات النظم الحزبية

الفرع الأول : نظام الحزب الواحد

يتسم هذا النظام عندما يكون الحزب الواحد هو الحزب الحاكم الوحيد في الدولة، ويطلق على هذا النظام ديكتاتورية الحزب، فهو الذي يسيِّر الأمور العامة في الدولة، من خلال أعضائه ومسؤوليه ، ويعتبر نفسه ممثلاً للأمة، ولا يقبل بوجود معارضة له، وقد استحدث هذا النوع من الأحزاب منذ بداية القرن العشرين، من خلال الحزب النازي في ألمانيا، والحزب الفاشي في إيطاليا، والحزب الشيوعي في روسيا، حيث يضم هذا النوع من الأحزاب، كل الموالين للحكومة وتكون السلطة الحقيقية في هذا النظام بيد قادة الحزب ، أما الوزراء والنواب ورجال الإدارة، فهم أدوات مسخرة بأمر ذلك الحزب، ولا يعملون إلا بتوجيهه

وينادي هذا الحزب بتجنيد الجماهير المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الحرية لهم، وإلى تنمية طبقة جديدة نابعة من الشعب لتقود التطور فيه، ولتحل محل الطبقات القديمة، ذات الامتيازات والمصالح ، ويرفض التعددية الحزبية، يتهمها بأنها تنافسه على السلطة بهدف تحقيق مآربها ومصالحها والدفاع عن امتيازاتها.

ويرى المفكر ساطع الحصري: أنه عندما يسيطر حزب سياسي واحد على السلطة في الدولة، فإنه لا يترك لأفراد الشعب حرية إظهار مشيئتهم ، لأنه يعتبر معارضته نوع من الخيانة والجناية، ويعاقب مرتكبها بصرامة بالغة تصل إلى حد الإعدام، ويتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الشعب وإرادته، من خلال التدريس في المدارس والتلقين في المعابد ، والبيانات بالنشرات والجرائد، وإغراء مثقفي الشعب وزعمائه بالأموال والمنافع وشراء الضمائر بالرتب والمناصب

ويكون هذا الحزب في مرحلة ما قبل وصوله إلى السلطة سرياً وملاحقاً، وهذا ما يؤثر في استراتيجيته وأهدافه وأيديولوجيته ؛ بسبب أن من سمات الأحزاب السرية أنها تذيب شخصية الفرد وتخنق حريته وتضخم الخوف من العدو، وتؤكد على نظرية المؤامرة، وتضاعف من عدد الموهومين، ويسودها قيم استبدادية بذريعة أمن الحزب ووحدته، وأي خلاف يحصل فيها يؤدي إلى تكتل انشقاقي من خلال مؤامرة، حيث أن الإرهاب وحياة الأوكار السرية والسجون والحرمان والإحباط النفسي تزيد علامات التوتر والشك بالآخر، والميل إلى العنف والعدوانية، ومع الزمن يتحول الحزب إلى هدف بذاته، فيصبح هو الملجأ ومصدر العيش والرزق والسلاح الأيديولوجي ضد الآخرين

وغالباً ما يقود العسكريون هذا الحزب من أجل استيلائهم على السلطة، من خلال انقلاب عسكري يقومون به لصالح الحزب، حيث يرى هؤلاء العسكر أنهم شرعيون وأنهم يمثلون الحزب، على أساس أنهم اكتسبوا التأييد والرضى الشعبي من قبل الجماهير التي هي مصدر السلطات، وعلى هذا الأساس فيرون أنهم اكتسبوا المشروعية التي تعني سيادة حكم القانون، لأن الجماهير أقرت مشروعية التغيير الذي يعني القضاء على النظام السياسي القائم وإحلال آخر محله، حيث سيقضي النظام الجديد على الفساد في الحكم والإدارة، التي يرى أن استراتيجيتها غير مرغوبة من قبل الشعب، إضافة إلى ميولها الأيديولوجية والقبلية الإثنية، وما فيها من أزمات وانقسامات لذلك يقوم النظام الجديد بعدة إجراءات عقب انقلابه هي:

1- إلغاء الدستور والحكم من خلال مراسيم وقرارات تنفيذية.

2- حل المجالس التشريعية.

3- حل الأحزاب السياسية وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي

4- السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة.

5- التقييد على استقلال السلطة القضائية.

ويرى زبغنيو برجنسكي أن للنظم الشمولية عدة محددات هي:

1- أيديولوجية رسمية مفصلة تغطي كافة الجوانب الأساسية للوجود الإنساني.

2- حزب واحد على قمته زعيم ديكتاتوري ويضم هذا الحزب أقلية ضئيلة تصل إلى 10% من عدد السكان.

3- سيطرة هذا الحزب على الجهاز الحكومي.

4- قوى ضاغطة منظمة، تستخدم الأساليب العلمية والسيكولوجية الحديثة، للتعامل مع كل معارضة للنظام، حتى وإن كانت من داخل الحزب نفسه.

5- سيطرة كاملة على جميع وسائل الإعلام من صحافة وتليفزيون وسينما وإذاعة.

6- سيطرة كاملة على جميع الوحدات والأجهزة العسكرية، كالجيش، فالجيش يخضع للحزب خضوعاً كاملاً.

7- سيطرة مركزية شاملة على الاقتصاد

وكلما تحققت هذه العناصر كلما كان النظام أقوى ومسيطراً بشكل أشد، أما إذا ضعف أي عنصر من هذه العناصر أو لم يتحقق فيزداد النظام ضعفاً.

ويرى صموئيل هنتغنتون أن الدول ذات الأنظمة الشمولية ذات فائدة أكبر للغرب، من دول المؤسسات التي تستطيع فرض وممارسة سلطاتها في جميع أنحاء العالم؛ لأن هذه النظم، تكون دولاً ضعيفة ، وغير قادرة على حشد مواردها، وتعبئة السكان وفرض القانون وتقديم الخدمات، لكن هذا الرأي غير واقعي عملياً ، لأن دولة المؤسسات هي دول قوية بالضرورة، لأنها تستند إلى قاعدة شعبية كبيرة أهلتها لتسلم الحكم كما أنها بذلك تصبح قادرة على حشد مواردها، وتعبئة السكان وفرض القانون، بسبب ولاء السكان طواعية للنظام إلا أنها دولة تحاول الابتعاد عن التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب، وبالتالي فهي دولة لا يرغب في وجودها الغرب.

فلجوء النظام الشمولي إلى أجهزة القمع في الحفاظ على استقراره في المجتمع، ومحاولته إجبار أفراد الشعب على التعايش معه، بالرغم من أن هذا التعايش هو تعايش مؤقت؛ بسبب أن الدوائر التي تستفيد من هذا النظام تكون ضيقة وتتقاسم فيما بينها موارده، في ضوء محدودية موارد الدولة، وخاصة في الدول النامية، كما أن حجب القوى والتيارات السياسية الموجودة، في هذه الأنظمة، عن الشرعية، وعدم إتاحتها للتعبير عن نفسها في قنوات حزبية أو نقابية أو غير ذلك سيولد عدم استقرار سياسي داخل الدولة

كما أن النظام الشمولي يؤدي إلى بروز الحكم الأتوقراطي داخل الدولة؛ لأن الحزب الحاكم يعتمد على أفراده في إدارة مؤسسات وأجهزة الدولة، وهؤلاء الأفراد يتبعون قيادة الحزب التي تتبع بدورها سلطة قائد الحزب، وعلى هذا الأساس يصبح نظام الحكم ديكتاتوري استبدادي ، بسبب أن أقوال وأفعال رئيس الحزب هي بمثابة قانون مطلق يستطيع أن يعدل فيه حسب رأيه، وعلى هذا الأساس تتحول الدولة إلى النظام التسلطي

ومثال على الحكم التسلطي هو نموذج الحكم الشيوعي في روسيا منذ عام 1917، حيث عمل هذا النظام على:

1- احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، واخترق المجتمع المدني في الدولة.

2- عمل على بقرطة الاقتصاد من خلال السيطرة على القطاع العام، وجعل كافة قطاعات الدولة عامة، وقيدها بتشريعاته ولوائحه من خلال رأسمالية الدولة التابعة.

3- اعتمد على القهر في بناء شرعيته من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد مواطنيها

وقد اعتمد النظام السابق على عدة أدوات في حكمه هي:

1- النخبة المتسلطة العسكرية والمدنية التابعة للحزب الحاكم

2- التركيبة البيروقراطية العسكرية للدولة.

3- البنى الموازية لنظام الحكم، من خلال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

4- البنى المساعدة كالحرس الوطني والمخابرات والمباحث...

لكن يرى بعض الباحثين أن وجود تعددية حزبية وحرية انتخابات في بلد إقطاعي وزراعي متخلف لا معنى له؛ لأن معظم السكان يسودهم الجهل والتأخر، و الانقلابات العسكرية وإذ ما طبق فيها النموذج الغربي القائم على التعددية الحزبية، سنكون كأننا وضعنا واجهةً أو ديكوراً اصطناعياً يخفى وراءه مختلف أشكال البنيان القديم، ويتلاعب كبار الملاك والزعماء التقليديين بالانتخابات لمصلحتهم، لذلك لابد من خلق الشروط المؤدية إلى الديمقراطية قبل تطبيقها، وهذا يتحقق من خلال نظام الحزب الواحد الذي يمكنه تربية جماهير الشعب تربية سياسية، كما يمكنه استقطاب الفئة المثقفة التي تم تجهيزها وإبعادها عن أن تضع نفسها في خدمة الإقطاعيين، ومن ثم يبدأ بنشر عادات ووسائل الحكم الديمقراطي بين الناس؛ لكن هذا الرأي غير موضوعي في معظم جوانبه ، لأن التجارب التي قامت بها جميع الأحزاب الوحيدة لم تستطيع انتشال المجتمع المتخلف نحو الديمقراطية والرفاهية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي عن الخارج

كما أن هذه الأنظمة كانت الأكثر فساداً إدارياً من أنظمة التعددية وكونت طبقة جديدة استغلت موارد المجتمع لصالحها، فنشأ الصراع الطبقي في المجتمع من جديد ، وما يؤكد وصاية الحزب الواحد على الشعب قول لينين: " إن مشكلة العلاقات بين الحزب والجماهير ينبغي أن تفهم على الوجه الآتي، واجب الحزب أن يرشد الجماهير في تحقيق أفكارها الصحيحة جميعاً، وأن يربي الجماهير لتصحيح الأفكار الخاطئة التي ظهرت بين صفوفها"

وقد أفرز نظام الحزب الواحد، نموذجين يشبهانه هما : نموذج الحزب القائد، ونموذج الجبهة الوطنية، أما نظام الحزب القائد فقد بدأها النظام الشيوعي في الصين، حيث شكل الحزب الشيوعي هناك مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة الغير ظاهرة في الحياة السياسية، ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها الحزب الشيوعي حيث يعمل هذا الحزب على تذويبها من خلال استراتيجيته الهادفة إلى إظهارها على السطح ، ومن ثم تحجيم دورها وعملها على المستوى الجماهيري، بحيث تكون تحت أنظار الحزب الحاكم بحيث تبدو هذه الأحزاب وكأنها تابعة بشكل مباشر له ، وتتسم تلك الأحزاب الصغيرة بتقاربها مع بعضها البعض في المبادئ والأفكار والأهداف مع الحزب الحاكم القائد لها

كما أنها متفقة على إدارة الدولة وتوجيه سياستها تحت قيادته، وعادة ما يقوم الحزب القائد بعقد تحالف معها حول منهاج عام، يبين من خلاله على الأسس التي بموجبها يعالج مختلف أمور الدولة السياسية والاجتماعية ويحدد درجة مساهمة كل واحد منها في ممارسة السلطات العامة عن طريق توزيع المناصب الحكومية العليا كل بحسب قوته ودوره في توجيه الرأي العام والتأثير فيه

ويرى مؤيدي هذا النظام أن الحزب القائد من سماته أنه يمتلك المبادرة والتوجيه النشيط والقدرة على التعبئة والتغلغل في الوسط الجماهيري، ويستقطب أهداف المجتمع وهو منفذاً لأهدافه، كما أنه يمتلك نظرية مرشدة تعطي الحزب قدرته على استشراف الواقع وتضع له رؤية صائبة، وتتكون نظريته الثورية على أساس رفض الواقع السيئ بما لديه من تصورات عن واقع جديد آخر ، وأنه يكون متمكناً من قيادة نفسه أولاً ومن قيادة الجماهير ثانياً، من خلال وجود قيادة مركزية فعالة له، وتستند سياسة هذه القيادة على العلم وتستوعب قوانين التطور العامة والخاصة وتكون قادرة على تحليل الواقع الذي تعمل فيه تحليلاً دقيقاً، وتتمكن من تشخيص المراحل التاريخية المتعاقبة، وتحديد الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق هذه المهمات وتكون مستعدة من مواجهة الأحداث قبل وقوعها، وتكون ذات إمكانية قوية في تحديد الطبقات الثورية، والطبقات الأخرى المتصارعة معها

ويرى شفيق عبد الرازق السامرائي أن ثمة فوارق بين نظام الحزب القائد عن نظام الجبهة الوطنية التي تعطى عادة الصفة التقدمية، على أساس أنها ترى أن الأحزاب التقليدية تختلف بمبادئها وأهدافها عن الحزب القائد، وأنها أحزاب رجعية، رغم تشابه هذين النظامين، في أن كلاهما يقتضي إلى تشكيل عدة أحزاب متقاربة في الأهداف والأفكار لمواجهة خطر مشترك سواءاً كان داخلياً أم خارجياً وأهم هذه الفواق بنظره هي:

1- أن الأحزاب التي تشترك في الجبهة الوطنية تكون عادة متقاربة في القوة ، لذلك تكون أهميتها في توجيه الجبهة وتحديد سياستها ومواقفها غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، بينما يستلزم نظام الحزب القائد أن يكون أحد الأحزاب في مركز أقوى من بقية الأحزاب ويتمتع بنفوذ جماهيري أوسع، الأمر الذي يترتب عليه أن يتولى هذا الحزب قيادة التحالف ورعايته، ومثال على الجبهة الوطنية التقدمية ؛ التحالف الذي قامت به القوى اليسارية في سوريا، لتحقيق التقارب بين سوريا والاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينات من خلال ضغطها على قيادة النظام لتحقيق ذلك، كما أن هذه الجبهة نفسها هي التي قادت الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، رغم أنها لم تكن في السلطة

2- إن قيام الجبهة لا يتعارض مع وجود أحزاب خارجة عنها، ومخالفة لها في الأهداف والمبادئ، وتمارس نشاطاتها بصورة رسمية، إلا أنها تختلف عن نظام التعددية السياسية، وفي أن نظامها يكون من خلال تكتلات حزبية، لها قيادة واحدة، بينما في نظم الائتلاف الحزبي، تكون قيادة الائتلاف مشتركة من جميع الأحزاب المؤتلفة.

ويرى الباحث شفيق عبد الرازق السامرائي، أن هناك ثمة فوارق بين نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزب القائد في أن الحزب الواحد يقوم على أساس احتكار وممارسة النشاط السياسي في الدولة من قبله فقط ، ولا يعترف لأي تنظيم سياسي أخر بكيان مستقل، بينما يقوم نظام الحزب القائد على إعطاء حرية التعبير في الرأي وممارسة العمل السياسي لعدة أحزاب متحالفة معه، ويتمتع كل واحد منها بتنظيمه الخاص وكيانه المستقل ، إلا أنه رغم هذا الفارق الذي حدده ، إلا أنه لا يتمتع بالصبغة الواقعية، لأن كلا الحزبين الواحد والقائد لا يسمح بوجود معارضة شعبية أو معارضة داخل الحزب، كما أن كلا الحزبين يسيطران على الأجهزة والمؤسسات في الدولة ، ويعملان على تحقيق مصالح الحزب الحاكم بالدرجة الأولى، كما تسيطر في كلاهما قلة قليلة هي التي تقود العمل السياسي، وتبعد عامة الشعب عن أمور الحكم

كما يدعي كلا النظامين أن الأحزاب المعارضة هي أحزاب طبقية هدفها تأمين المصلحة الطبقية لأتباعها ، واعتماداً على هذا الرأي لا يوجد خلاف في المجتمع إلا الخلاف على المصلحة الطبقية وأن المجتمع اللاطبقي هو مجتمع لا حاجة للأحزاب فيه، وهذا الرأي غير صحيح والدليل على ذلك الخلاف العميق بين قادة الفكر الشيوعي قبل وبعد الثورة الشيوعية عام 1917، وخاصة بين ستالين وتروتسكي، ثم بين ستالين ومعظم شركاءه في القيادة ، ثم بين روسيا الشيوعية ويوغسلافيا ، ثم بين

روسيا والصين ، وهذا يؤكد بطلان النظرية التي تقول : " إن زوال الطبقة سيؤدي إلى زوال الاختلاف في الرأي، الذي يؤدي بدوره إلى زوال الأحزاب"

فالصراع الطبقي الذي تحاول هذه الأنظمة تفسيره على أساس أنه الأساس لتحقيق الحرية، يفترض فيه وجود تقدم إنتاجي ، واقتصادي ؛ يخلق تناقضاً طبقياً، يكون هو نفسه العامل الأساسي من عوامل النضال، لكن الواقع عكس ذلك، فالدول المتخلفة المحكومة بأحد هذين النظامين تتميز بالتخلف الاقتصادي وفي كل ميادين التعليم ، والتنظيم ، والخبرة، والوعي السياسي، وأنظمة الحكم، والصحة، والنظم الاجتماعية، وغيرها، والدول النامية حتى وإن كان فيها إقطاع وبرجوازية، وعمال وفلاحين، لكن البرجوازية فيها هي برجوازية وطنية وغير مرتبطة بالخارج، كما أن الطبقة العمالية فيها أضعف من أن تكون قادرة على قيادة حركة النضال القومي

كما أنه رغم أن الاقتصاد والطبقة الاقتصادية من أهم دعائم الحياة الإنسانية؛ لكنهما ليستا الدعامتين الوحيدتين اللتين يقوم عليها الإنسان فكراً أو عملاً، وإلغاء الأحزاب المخالفة أو الطبقية، لن يلغي الصراع الطبقي ؛ لأن وجود الأحزاب ليس سبباً في الصراع في المجتمع، لكنه عرض من أعراضه، ولا يمكن إلغاء الصراع الطبقي إلا بإلغاء التقسيم الطبقي للمجتمع عن طريق تحريره من الاستغلال من خلال تنظيم اشتراكي، بيد أن هذا يستدعي وقتاً طويلاً، ورغم ذلك ستظهر طبقة جديدة من نفس أعضاء الحزب الحاكم (الوحيد أم القائد) بعد جيل واحد فقط.

وعلى ذلك يكون كلاً النظامين يقود إلى حكم ديكتاتوري يتميز بتهيئة التربة الصالحة لإنشاء جيل من الانتهازيين، وإبعاد ذوي الكفاءات والمسؤوليات القيمة، ونشر طرق الفساد وتخريب الضمائر، وكبت كل قدرة على المحاسبة والرقابة على ما يجري داخل الحكم، ويعملان على تزوير إرادة الشعب، وإبعاد الشعب وقواه عن تحمل المسؤولية في رسم المصير, وتحميل هذه المسؤوليات للدولة وحكامها، فينتهي الشعب إلى اللامبالاة والسلبية، والاهتمام بلقمة العيش والبقاء على قيد الحياة، دون أي هدف آخر من الأهداف النبيلة التي يعيش من أجلها الإنسان، ويتميز بها عن الإنسان غير الحر

كما أن التنظيم النقابي في كلا النظامين السابقين يتحول عن أهدافه الأصلية التي قام من أجلها، وهي حماية القوى العاملة، والدفاع عن حقوقها ضد مستغليها، فيصبح في هذين النظامين أداة من أدوات الدولة التي تستند إليها في فض طغيانها، فبدلاً من أن يكون لساناً للقوى العاملة يدافع عن حقوقها إزاء السلطة أو إزاء مستغليها من مالكي وسائل الإنتاج، يصبح لساناً للدولة نفسها بفرض سلطانها على القوى العاملة، كما يفرض سلطانها على غيرها من القوى الاجتماعية، فتتحول وظيفته

من قوة من قوى الحرية إلى أداة من أدوات الطغيان، ووسيلة لتسلط الدولة على الإنتاج، وبذلك تمكن الدول من فرض سلطانها على الشعب بواسطة التنظيمات الشعبية التي لا تعبر عن أفرادها بشكل فعلي وواقعي.

ويكون البرلمان الذي تقيمه هذه الأنظمة ليس سوى وسيلة من وسائلها لخداع الشعب، فرغم أن النظام البرلماني قائم في الأصل على أساس فكري واحد هو حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يتحمل مسؤولية مصيره بنفسه دون أن يتحملها عنه فرد حاكم أو مجموعة حاكمة، أو أقلية حزبية، فيكون النائب ممثلاً للأمة، ومسؤولاً أمام الشعب، ويكون القرار للأكثرية البرلمانية مع حق الأقلية في إبداء رأيها والدفاع عنه، إلا أنه في نظام الحزب الواحد أو القائد، تلجأ السلطة إلى تعيين بعض النواب صراحة أو من خلال الضغط والتزوير، وهؤلاء يمثلون السلطة وليس الشعب، كما تتبع هذه الأنظمة أساليب التهديد والإغراء والرشوة، أو بوضع شروط لممثلي الشعب بحيث لا تنطبق إلا على فئات دون أخرى، كاشتراط دخل معين، أو قدر معين من التعليم، وقد تحرم وسائل التعبير عن الرأي من خلال مهرجانات ومقالات صحف، وحق توزيع النشرات الانتخابية، وبذلك تحرم الناخب من الإطلاع على مشاكله التي يواجهها وآراء المرشحين، ومن حق مناقشة هذه الآراء وبذلك تعتبر حرمته من حرية الاختيار بوعي وبصدق وبقناعة.

وعلى هذا الأساس يرى برهان غليون الأحزاب القومية التي وصلت إلى الحكم في بعض الدول، وهيمنت على السلطة السياسية من خلال نظام الحزب الواحد، أو القائد، هي التي أفرغت الوعاء الديمقراطي من أي محتوى له، وهي التي قضت على الحركات السياسية الديمقراطية من خلال التصفيات الجسدية للمعارضين، وللمواطنين الذين اختلفوا معها في النهج والتفسير، وهذا ما أصاب الشعوب في ظل هذه التجارب، باختلال في الموازين الخلقية، ولم يعد لها أي دور في ظل هذه الأنظمة

وفي ظل هذا الواقع تظهر الأحزاب المعارضة في السر ؛ بسبب عدم قدرتها على العلانية بآرائها، وتبيان مقاصدها وغاياتها، وتجتمع في الظلام وتبدأ بنشر تعاليمها في شكل رسائل أو منشورات مقتضبة وحاسمة، وتبدأ مقاومتها السرية لهذا النظام، حيث يتلقى الأتباع الأوامر الصادرة من فوق على أنها نصوص واجبة الطاعة على اعتبار أن ذلك هو لمصلحة الوطن، وبالتالي فلا مجال لمناقشتها أو التخلص منها ، فيعتبرونها أنها دين عليهم، وعلى هذا الأساس يقبلون عليها بلذة وشغف

الفرع الثاني : نظم التعددية الحزبية

تسود النظم الحزبية في دول الديمقراطية التقليدية قاعدة أساسية وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول. ورغم ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول ، وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم الحزبية في الديمقراطية في عدة أمور وهي:

- عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول.
- حجم كل حزب بالنسبة لغيرة من الأحزاب.
- طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض.
- الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

ويترتب على هذه الاختلافات في العلاقات بين الأحزاب من دولة لأخرى من دول الديمقراطية التقليدية اختلاف نظام الحزب فيما بينهم، فقد يكون النظام الحزبي قائماً على نظام تعدد الأحزاب أو قائماً على نظام الحزبين السياسيين أو على نظام الحزب المسيطر وتوصف هذه النظم الحزبية " بالنظم التنافسية".

معظم الدول الغربية تتبع نظام التعددية الحزبية في نظامها السياسي، حيث تتقاسم الأحزاب السياسية السلطة من خلال حكومة ائتلافية، وفي أغلب الأحيان يسيطر حزب واحد على البرلمان، حيث يكون حصل على مقاعد أكثر من غيره في البرلمان، أما الأحزاب الأخرى فتشاركه الحكم بحسب نسبة مقاعدها ، لكن قد يتحالف حزبان أو ثلاثة أو أكثر لتشكيل حكومة ائتلاف حزبي وتكوين كتلة برلمانية تسطير على البرلمان، كما تسيطر على سياسة الدولة، مع حق الأحزاب الأخرى بحسب مقاعدها، في إبداء رأيها داخل البرلمان.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب، بأنه يضعف العلاقة بين البرلمان والحكومة، كما يضعف مركز كل منهما إزاء الآخر و هذا نتيجة فساد نظام الانتخابات ' ولما كانت الغالبية في العادة لا تتوافر لحزب واحد، فإنه يتعين الالتجاء إلى الائتلاف غير المتجانس وغير المستقر، وهذا مما يساهم في سقوط الحكومات بشكل كبير حيث يتميز النظام الحزبي بعدم الاستقرار الوزاري.

أما إذا كانت الحكومة مؤلفة من عدة أحزاب متنافسة، فإن توافق وجهات النظر يكون ضعيفاً بين أعضائها، ويصعب تطبيق برنامج متماسك الأجزاء ومحدد المعالم، ويتحتم الاقتصار على تصريف المسائل الجارية، وغالباً ما ينتهي بأزمة حكومية (وزارية)

إلا أن هذا النظام له بعض العيوب أهمها هي:

1- تعمل الأحزاب على تشويه أعمال بعضها البعض حتى وإن كانت صالحة.

2- تشكك الأحزاب التي ليست بالسلطة بخطط وبرامج الأحزاب ، أو الحزب الذي في السلطة.

3- قد يعمل الحزب الحاكم على تفضيل مصلحته، ومصلحة أعضائه على المصلحة العامة، كما أنه قد تسيطر عليه أقلية تسيَّير الأمور بمشيئتها، مما يقود الحزب إلى الديكتاتورية.

المطلب الثالث : وظائف التعددية الحزبية

تقوم التعددية الحزبية بعدة وظائف هامة، مما يزيد من أهميتها في عصرنا الحاضر. فهناك ما يسمي " بالوظائف التقليدية " للأحزاب السياسية ويقصد بها تلك الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الليبرالية والتي تتعلق أساساً بعملية التمثيل السياسي، وعملية الاتصال بين الجماهير والسلطة، وكذلك عملية تجميعه المطالب.

غير أن هناك بعض الوظائف التي يناط بالأحزاب السياسية القيام بها في نظم الدول النامية والتي تختلف في جوهرها عن تلك التي تقوم بها النظم الديمقراطية الغربية والتي تتعلق أساساً بعملية التحديث والتنمية السياسية التي تشهده هذه النظم

الفرع الاول : وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية

تضطلع الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الغربية بعدة وظائف هامة ترتبط بهذه النظم التي تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي القائم، والتكامل الوطني وعلي ذلك فسوف نتناول هذه الوظائف المتعددة للأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة في عدة مطالب متتالية، حيث تخصص مطلباً مستقلاً لدراسة كل وظيفة من هذه الوظائف

اولا : وظيفة التمثيل السياسي

تضطلع الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة بمهمة أو وظيفة " التمثيل السياسي" الصحيح وذلك من خلال القيام بدور مزدوج في هذا المجال، حيث تقوم – من ناحية أولي – بوظيفة تتمثل في " تجميع الناخبين "، وتقومك أيضاً بوظيفة تتمثل في " تجميع النواب" من ناحية ثانية، وهي بهذا المعني تعتبر بمثابة حلقة اتصال بين الناخبين والنواب ، مما يعني أن القيام بعملية التمثيل السياسي في الأنظمة الليبرالية دون وجود الأحزاب السياسية يكاد يكون مستحيلاً ، وعلي ذلك فسوف نتناول هاتين الوظيفتين لنظام التعددية الحزبية فيما يلي:

1 : وظيفة تجميع الناخبين

تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة تجميع الناخبين – في إطار دورها في عملية التمثيل السياسي– في نظم الديمقراطية الليبرالية من خلال قيامها بمهمتين أساسيتين: وهما: نشر أيديولوجيتها وأفكارها بين هيئة الناخبين من ناحية، واختيار مرشحيها في العملية الانتخابية من ناحية أخري

. مهمة نشر الأيديولوجيات والأفكار بين هيئة الناخبين

تتمثل في قيام الأحزاب السياسية بنشر أيديولوجياتها وأفكارها بين الناخبين، حيث تضمن الأحزاب السياسية التجمع الأيديولوجي للناخبين، حيث يمكنها التعرف بوضوح علي السياسة التي يرغبها هؤلاء الناخبين والتي تحدد المرشح الذي يحظى بثقة هؤلاء الناخبين، والأحزاب السياسية لا غني عنها في هذا الصدد ، وفي واقع الأمر لا يمكن لأي حزب أو أيديولوجية أن تحقق نجاحاً إذا لم يكونا قادرين علي التعبير عن المشاعر والآمال الكامنة لذي قطاع من المواطنين بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في أيديولوجية الحزب، صحيح أن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً، إلا أن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب وبدونها. ومن ثم تفقد أيديولوجية أي حزب تأثيرها تدريجياً إذا فقدت هذه الأيديولوجية استجابتها لأمال وأفكار الرأي العام

وهكذا تساعد الأحزاب السياسية عي وجود السياسة وعلي جود وتنمية الوعي السياسي لدي المواطنين. وهي في قيامها بهذا الدور تتيح للمواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء

عملية الاقتراع. وبغير الأحزاب تصبح الجماهير غير قادرة علي التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى تأييد الشخصيات البارزة التقليدية، وهم الأشخاص الذين تعرفهم قليلاً في المجتمع ، ولعل هذا هو السبب في أن الأحزاب السياسية تطورت أولاً من خلال اليسار (الأحزاب اللبرالية في القرن التاسع عشر، والأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين).

وكان الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو الوقوف في وجه الشخصيات البارزة التقليدية في المجتمع، ولقد ساعد نمو الأحزاب في تحقيق هذا الهدف، ولقد قام اليمين بعد ذلك بتقليد اليسار في هذا الشان، ولكنها اعتبرت (أي الأحزاب اليمينية) أحزاب قبيحة أو شريرة، ثم استخدمت الجماهير –بداية– وسيلة الدعاية للوقوف في وجه اليمين

. مهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية

وتتمثل في قيام الأحزاب السياسية باختيار مرشحي الحزب، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية وتقوم بتقديمهم للناخبين ، حيث أنه صحيح أن الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، حيث يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون بأنفسهم للانتخابات كمستقلين عن كافة الأحزاب ويحقق بعضهم نجاحاً دون مساندة الأحزاب غير أن الغالبة العظمي من المرشحين تقدم بواسطة الأحزاب السياسية.

وهناك عدة وسائل لاختيار المرشحين، وتختلف هذه الوسائل باختلاف تركيب الحزب. فالنسبة لأحزاب القلة المنتقاة، يعهد في هذا الصنف الأحزاب بعملية اختيار المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في الحزب، ويسمي هذا النظم في الدول الأنجلوسكسونية، ويعني أن عملية انتقاء المرشحين تضطلع بها طبقة اوليجارشية ضيقة ومغلقة

وفي نهاية القرن التاسع عشر اتبعت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً جديداً هو نظام الانتخابات الأولية ، ويعني أن تجرى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، ويتم هذا الاختيار من خلال ظهور عدة أسماء في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الأولية، التي تجري داخل الحزب، وعلي الناخب أن

يضع علامة أمام اسم المرشح الذي يختاره مرشحاً أو ممثلاً له ، غير أن اللجان " الاوليجارشية" أو " الحزبية " هي التي تختار المرشحين الذين يجري علهيم الانتخاب الأولى أو التمهيدي داخل الحزب، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلي الحزب في الانتخابات العامة

أما بالنسبة لأحزاب الجماهير، فإنها تتبع طريقة أخرى في اختيار مرشحيها وتتلخص هذه الطريقة في عقد مؤتمرات علي المستوي القومي وعلي المستوي المحلي بمشاركة جميع أعضاء الحزب، علي أن يتم اختيار مرشحي الحزب عن طريق "الانتخابات " في المؤتمرات المحلية ن وهكذا تتحقق الديمقراطية داخل الحزب ، و تعد هذه الطريقة جيدة إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيراً، أما إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلاً بالنسبة لعدد الناخبين، فان هذه الطريقة تُعد مُعيبة، ومع ذلك يستطيع كل ناخب يرغب في المشاركة في اختيار المرشحين الدخول في الحزب الذي يريده. وفي كل الأحوال تحاول اللجان القائمة علي عملية الاختيار أن تهيمن علي اللجان الفرعية لكي تختار من يحوزون ثقتها، غير أنها لا تنجح دائماً

2 : وظيفة تجميع النواب

تقوم الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفة تجميع النواب من خلال:

. البند الأول: تحقيق الاتصال الدائم بين النواب والناخبين

هناك مصلحة أكيدة للنواب في احتفاظهم بصلة دائمة مع ناخبيهم، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم. ومن الناحية العملية يتقابل النواب مع الناخبين في دوائرهم خلال حضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ويتلقون طلباتهم ويتعرفون علي احتياجاتهم، فالأحزاب السياسية تيسر هذا الأمر علي النائب بتقديم مجموعة من مناضلي الحزب للنائب توفر له علاقة دائمة مع الناخبين، حيث يدافع هؤلاء المناضلون عن أراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني لناخبيه من ناحية، كما ينقلون مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم إلى نوابهم، مما يجعلهم وسيلة ممتازة أو فعالة لجمع المعلومات التي تفيد النائب.

وبلا شك فان هذه الثقة التي تودع في مناضلي الحزب ليست أمنه، وبيان ذلك انه يمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء حاجزاً يحول دون اتصال النائب بناخبيه في الوقت الذي

يوفرون فيه وسيلة للاتصال بين النواب وناخبيهم، ويتوقف هذا الأمر علي مدى فهم هؤلاء المناضلين لدورهم وعلي مدى إخلاصهم وولائهم للحزب. حيث يميلون إلى إعطاء النائب أراء ترتبط بآرائهم الأيديولوجية المسبقة

ولكن إذا أراد الأحزاب الاحتفاظ بناخبيه، فعلية ألا يثق فيهم وأن يحتفظ باتصال بين المناضلين والجماهير، لتكوين عقيدة سياسية تتفق مع الواقع، هكذا تصبح عملية التمثيل ذات مفهوم فردي حينما يعطي كل ناخب رأيه الشخصي في نائبة، وذات مفهوم جماعي حينما تتجمع جموع الناخبين في لإعطاء رأيها في مرشحهم للانتخابات، ويتعلق بهذا الأخير نظام التمثيل النسبي.

. البند الثاني: تنظيم النواب في المجالس النيابية

يوجد المفهوم الجماعي لعملية التمثيل على مستوي النواب، فقبل تطور الأحزاب السياسية كانوا النواب مستقلين في ممارسة نشاطهم داخل البرلمان، ولكن أدى تطور الأحزاب السياسية إلى تجميع نواب الحزب الواحد في جماعات برلمانية – groupes parlementaires " وقد كانت هذه الجماعات البرلمانية ممنوعة في العصور الأولى للديمقراطية الليبرالية. فعلي سبيل المثال: كانت المجموعات البرلمانية منوعة في فرنسا قبل سنة 1914، ثم اعتبرت فيما بعد عنصراً رئيسياً في تنظيم البرلمانات، فهي تحقق انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتفويض التصويت في البرلمانات عندما يكون ممكناً، وسكرتارية النواب....الخ

ثانيا : وظيفة تجميع المصالح

يمثل الحزب السياسي كوسيط أو مؤسسة وسيطة بين القطاعات الجماهيرية المختلفة والسلطة الحاكمة في الدولة أداة لتجميع المصالح والتعبير عنها، فلكي يكون للحزب السياسي مكانة هامة في النظام السياسي يتعين علية أن يكون في مقدوره تجميع المصالح لأكبر عدد ممكن من المواطنين والتعبير عنها، فهو يعمل على التوفيق بين المصالح المتعددة حتى يستطيع تمثيل أكبر عدد ممكن من الناخبين لبرنامجه السياسي، ولذلك فإنه يتبني السياسات

التي توفق بين اكبر عدد ممكن من المصالح، مما يتيح للحزب السياسي المساهمة في تشكيل السياسة العامة للدولة

حيث تعني وظيفة " تجميع المصالح " الوظيفة أو العملية التي يتم من خلالها تحويل الأحزاب السياسية المطالب أو المصالح الشعبية والجماهيرية المختلفة إلى بدائل متعددة للسياسات العامة السائدة. بمعني أن الحزب السياسي بتلقي الشكاوي والمطالب المتنوعة من الجهات أو القطاعات الجماهيرية المختلفة، كاتحادات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، ثم يقوم ببلورتها وصياغتها في شكل بدائل لسياسة عامة يسعي الحزب إلى تحقيقها

ولعل أوضح مثال علي ذلك، المطالب والمصالح التي تتقدم بها جماعات الضغط، والتي قد تسعي إلى أن يكون الحزب السياسي ممثلها أو المعبر عنها لدي الحكومة أو الهيئة الحاكمة في مطالبها، كمطلب إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض نظام ضريبي أو تبني سياسة ضريبية جديدة من شانها عمل أو تحقيق إصلاحات اجتماعية أو تقديم معونات حكومية في شكل منح لدعم محصول زراعي معين، أو حتى مطلب ضرورة خوض حرب، بسبب إهانة كبيرة قد لحقت بالأمة

1 : أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المصالح

أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لهذه الوظيفة لما تمثلة من أهمية كبيرة وعامل فعال لاستقرار النظام السياسي، وكذلك لاستقرار الرأي العام، وأيضاً لممارسة الديمقراطية

. تمثل هذه الوظيفة عاملاً مؤثرا في ضمان استقرار النظام السياسي

وذلك من خلال دورها في التقليل من عبء المطالب علي مراكز صنع القرار، مما يؤدي بدورة إلى الاستجابة لهذه المطالب، وتلبيتها بشكل فعال ، ومرد ذلك إلى أن وجود مؤسسات متخصصة لتجميع المطالب الجماهيرية أو مصالح القطاعات المختلفة قبل وصولها إلى مراكز صنع القرار من شأنه أن يسمح بتلبية المطالب أو الاستجابة للمصالح

المرتبطة بمستويات متعددة من التغيير دون حدوث أي تهديد لمراكز صنع القرار المركزية، مما يؤدي إلى تدعيم النظام السياسي والحفاظ علي استقراره.

ولعل ابلغ دليل علي ذلك، ما حدث في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة –في فرنسا– حيث ينسب بعض المفكرين السياسيين ضعف وانهيار هاتين الجمهوريتين إلى فشل الأحزاب السياسية في القيام بمهمة التقليل من عبء المطالب أو المصالح الشعبية علي مراكز صنع القرار في فرنسا، حيث لم تقم الأحزاب السياسية بدورها في هذا الخصوص كما ينبغي بسبب استقلال الأحزاب وجماعات الضغط عن بعضها البعض ولم يكن ثمة تعاون بينهم في هذا المجال، كذلك سيطرت بعض الأحزاب علي بعض جماعات الضغط وذلك كله خلافاً لما كان سائداً في إنجلترا حيث قامت الأحزاب السياسية هناك بدورها –في هذا الخصوص– كما هو مطلوب، إذ عملت الأحزاب السياسية البريطانية علي التقليل من المطالب الجماهيرية أو المصالح الشعبية بدرجة كبيرة

ولهذا السبب يري بعض الفكر السياسي أن الوضع السياسي في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة في فرنسا وكذلك الوضع السياسي في إيطاليا عقب الحرب العالمية الثانية يمثلان نموذجاً سيئاً وغير فعال لممارسة وظيفة تجميع المطالب من قبل الأحزاب السياسية ، و على هذا الاساس فإن عملية دمج المطالب الشعبية أو التقليل من عبء المطالب الجماهيرية تمثل أهمية خاصة لمراكز صنع القرار، حيث من شان القيام بهذه العملية بدرجة كبيرة أن يتوافر لدي مراكز صنع القرار رؤية متكاملة لمطالب القطاعات الاجتماعية المختلفة، مما يزيد من كفاءة النظام السياسي وقدرته علي التفاعل أو التجاوب مع الجماهير من خلال إلمامه بالمطالب الشعبية ومن ثم تلبيتها والاستجابة إليها سريعاً.

. تمثل هذه الوظيفة أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار الرأي العام

ذلك انه بقيام الأحزاب السياسية تجميع المطالب الشعبية فأنها تقوم . في ذات الوقت – بتحديد الآراء الفردية وصياغتها وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها مما يضفي عليها سلطاناً ويقينا ، ففي ظل غياب وظيفة تجميع المطالب تطفو علي سطح الحياة السياسية اتجاهات عامة غامضة تحكمها غرائز الأفراد وتتعدد تبعاً لها وتتعلق بالمزاج

وبالتنشئة وبالعادات وبالأوضاع الاجتماعية، مما يؤدي إلى بقاء الرأي العام متقلباً ومتغيراً مما يزيد من حجم التوتر في المجتمع

وتفسير ذلك أن الأفراد أو الجماعات إذا لم يجدوا من الوسائل المتاحة للتعبير عن مطالبهم وحاجاتهم، يكون من شان ذلك أن يسود شعور بعد الرضا من جانب الجماهير تجاه النظام السياسي أو الهيئة الحاكمة، مما قد ينتج عنة اتجاه الأفراد إلى العنف، وفي المقابل تتجه الهيئة الحاكمة، أو تبادر باللجوء إلى اتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق علي سياسة " العنف المضاد"، ويمكن القول أن ممارسة وظيفة تجميع المطالب سواء بمبادرة من جانب الهيئة الحاكمة ذاتها أو من خلال مطالبة الجماهير، تصبح الخلافات داخل النظام السياسي واضحة وملموسة، ويصبح –كذلك– التعبير عنها ذا فائدة إما في تقوية هذه الخلافات داخل النظام السياسي مما يثير النقاش حولها والسعي إلى حلها بطرح بدائل جديدة للسياسة العامة أو علي الأقل يلفت نظر النخبة الحاكمة أيها فتسعي إلى تلبيتها والاستجابة لها مما يدعم النظام السياسي ويسهم في تسييره

. أن وظيفة تجميع المطالب تمثل أهمية كبيرة للممارسة الديمقراطية

وذلك في ظل المجتمعات التي تضم أنظمة اجتماعية تحوي انقسامات عديدة وتضم فروقاً اجتماعية عميقة ، وتفسير ذلك أن وجود الأحزاب السياسية وقيامها بممارسة وظيفة تجميع المطالب أو صياغة المصالح والآراء الجماهيرية تمثل انسب الظروف لممارسة الديمقراطية شريطة أن تجري عملية الانتخابات في أجواء تتسم بالحرية، حيث تصبح الفرصة سانحة لان تترجم هذه الانقسامات والفروق الاجتماعية في شكل أحزاب سياسية جديدة متنافسة تمثل مطالب هذه الجماعات عبر وسائل تنظيمية أو مؤسسية فاعلة في النظام السياسي

2 : مراحل وظيفة تجميع المصالح

تمر علمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المطالب بعدة مراحل، يمكن تحديدها في ثلاث مراحل وهي:

. مرحلة تلقي الطلب

يستطيع الحزب السياسي القيام بممارسة وظيفة تجميع المطالب عبر مؤتمراته الحزبية عندما يتلقي الشكاوي والمطالب من نقابات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، حيث يتقدم الأفراد أو الجماعات بمطالبها أو شكواها مباشرة إلى الحزب باعتباره اقدر من يمثل هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات ، كذلك يمكن أن يتم التقدم بهذه المطالب من جانب الأفراد أو الجماعات بطريق غير مباشر من خلال أعضاء في التنظيم الداخلي للحزب الذين يتولون توصيلها إلى قادة الحزب لبلورته وصياغتها.

وتجدر الإشارة إلى انه لا فرق بين تقديم المطالب في الحالتين، حيث تبقي مهمة الحزب – بعد تجميع هذه المطالب والشكاوي من كلا الطريقين –نقلها إلى الحكومة.و غني عن البيان انه يقتضي أن تكون هذه المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية التي تقدم من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب ما متفقة مع مبادئ هذا الحزب أو ذاك، فلا يعقل أن تقدم مطالب اشتراكية من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب يعتنق أو يدين بالولاء لمبادئ الفكر الليبرالي أو الرأسمالي.

. مرحلة تنقيح المطالب

تقوم الأحزاب السياسية، قبل التقدم بالمطالب أو نقلها إلى الحكومة، بإخضاع هذه المطالب أو المصالح الجماهيرية إلى بعض الإجراءات المحددة، حيث يقوم الحزب أولا بفرزها، فيعارض بعض المطالب ويقبل البعض الأخر، ثم يتولى التحكيم والوساطة والتوفيق بين المصالح والتفاوض بشأنها، وغير ذلك من الأساليب التي تضمن التنسيق بين هذه المصالح علي نحو يتيح التقدم بها إلى الهيئات الحاكمة بعد تجميعها وصياغتها بشكل يتفق مع سياسة الحزب والقيم التي يدافع عنها ويتمسك بها أعضاؤه

ولا يخفي ما في ذلك من فائدة، حيث يفيد تجميع المطالب المتفقة مع مبادئ وبرامج حزب ما –من جهة– في زيادة تصدية للقضايا المطروحة علي الساحة السياسية والجماهيرية، ويفيد –من جهة أخرى – في زيادة إمكانية طرح وإيجاد بدائل حلول لكل قضية أو مسالة مطروحة بشكل يحظى برضاء المواطنين وبخاصة هيئة الناخبين وغيرهم من أصحاب المصالح والمتعاطفين مع الحزب وسياساته ومبادئه وأفكاره، وذلك علي طريقة " أن

لم يكن هذا الحل فذاك أقرب"، يتبين من ذلك أن عملية تجميع المطالب ليست مسالة سهلة، بل إنها تتطلب جهداً كبيراً بهدف التوفيق بين الآراء المتعارضة والمطالب المتضاربة بغية الوصول إلى قاعدة من الاتفاق أو الإجماع، وإذا تعذر التوفيق بينهما يشكل ما يسمي " بائتلاف المصالح " بغرض الجمع بين هذه المطالب أو المصالح المتعارضة في بوتقة واحدة

. مرحلة حشد التأييد

عندما يفرغ الحزب من مرحلة فرز أو غربلة المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية المقدمة إلية من جانب الأفراد أو الجماعات، يقوم الحزب بجهد مقابل لا يقل عن الجهد المبذول في المرحلة السابقة بقصد حشد التأييد والمؤازرة للموافقة علي هذه المطالب أو المصالح سواء بقبول بعضها أو معارضة البعض الأخر وسواء أكان ذلك داخل الحزب ذاته أو خارجة بين معارضة البعض الأخر وسواء أكان ذلك داخل الحزب أو خارجة بين القطاعات الجماهيرية المختلفة.

وهكذا يتسنى للأحزاب السياسية أو تقوم بممارسة وظيفة تجميع المطالب كمؤسسة وسيطة أو حلقة اتصال دائم بين الجماهير في قواعدها العريضة ومطالبها المحددة من جهة وبين مراكز صنع القرار من جهة أخرى، بما يكون من شأنه زيادة نفوذ الحزب السياسي وقوته بين القطاعات الجماهيرية المختلفة حتى ولو لم يكن مشاركاً في الحكم، طالما قام بمهمته في تجميع المطالب وفرزها وحشد التأييد لها حتى تتبلور في شكل سياسات عامة بديلة تحوز رضاء هيئة الناخبين من ناحية، وتتفق مع توجهات النظام السياسي وتحظي بقبوله من ناحية أخرى.

ثالثا : وظيفة تكوين الكوادر السياسية

يقصد بوظيفة "التجنيد السياسي " العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب ، أو بمعني أخر هي" العملية التي يتم بموجبها اختيار أفراد من المجتمع لتولي المناصب السياسية

1 : مستويات وظيفة تكوين الكوادر السياسية

تشتمل عملية "التجنيد السياسي " للمناصب العامة على ثلاث مستويات:

. المستوي الأول: الوظائف السياسية العليا

و يتمثل في " مستوي الوظائف السياسية العليا " ويسعي الفرد في هذا المستوي ومن خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي في الدولة ولا يتلف هذا الوضع سواء في نظم التعددية الحزبية أو في نظم الحزب الواحد ، وتلعب جماعات الضغط في هذا المستوي، دوراً ملموساً في عملية اختيار المرشحين للمناصب السياسية العليا في الدولة

– المستوي الثاني: مستوي الوظائف الحكومية

ويتمثل في " مستوي الوظائف الحكومية" ويختلف الدور الذي يضطلع به الحزب في عملية التجنيد السياسي لهذا المستوي من دولة إلى أخرى.

– المستوي الثالث: مستوي الوظائف الحزبية

ويتمثل في " مستوي الوظائف الحزبية " ويتولي الحزب في هذا المستوي، تعيين الجهاز الإداري والتنظيمي الخاص به

وتمثل وظيفة " التجنيد السياسي" وظيفة مشركة بين الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية، والأحزاب السياسية في النظم السلطوية أو الشمولية أي في نظم: الحزب الواحد" ، ويتمثل الاختلاف بين قيام الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية بوظيفة " التجنيد السياسي وقيام والأحزاب السياسية في النظم السلطوية بهذه الوظيفة في " الإجراءات الداخلية التي يتم بموجبها تجنيد الحزب لأعضائه وما يرتبة ذلك من أثار"

2 : طرق تكوين وظيفة تكوين الكوادر السياسية

و تتم عملية تكوين الكوادر السياسية وتقديمها إلى الحكم في الديمقراطية الليبرالية بطريقتين:

. هي طريقة الإجراء المغلق

حيث يحدد قادة الحزب وزعماؤه الأشخاص الذين تقدم أسماؤهم إلى أعضاء الحزب للموافقة عليها

. طريقة الإجراء المفتوح

حيث يحدد الأشخاص المرشحون لتولي الوظائف السياسية العليا بمقتضى عملية انتخابية تقوم علي المنافسة داخل الحزب، وهو ما يطلق علية نظام الانتخابات الأولية Des elections primarires وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل الانتخابات العامة –في ظل النظم السلطوية– إلا أهمية رمزية فقط، وكذلك تتضاءل أهمية الوسائل التي تتكون بموجبها عملية الترشيح للمناصب السياسية العليا.

ويرتبط قيام الحزب السياسي بوظيفة " التجنيد السياسي " بمدى إمكانية الوصول إلى المنصب السياسية، والتي تمثل مصدر لقوة كبيرة لحشد التأييد الشعبي للحزب السياسي ، و ترتبط هذه الإمكانية –بدورها– بمدي قدرة حزب ما علي الوصول إلى الحكم، فإذا كان الحزب الحاكم حزباً مسيطراً شديد السيطرة –كالوضع في الهند واليابان –فان هذا يؤدي إلى عدم قدرة أي حزب أخر علي الوصول للحكم، مما يقلص من دورة ويضعف من قوته ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى. فقد يلجا الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية علي أعضاء النخبة المسطرة علية أو الالتزام بأيديولوجية قوية، وهكذا لا يساعد نظام الحزب شديد السيطرة علي وجود أحزاب معارضة قوية، بل قد تختفي المعارضة أو تتبني مواقف راديكالية متطرفة في إطار سعيها لكسب التأييد الشعبي. وذلك خلافاً للوضع في حالة ما إذا كان هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم كالوضع في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

وتعمل الأحزاب السياسية على تكوين كوادر نخبة ممتازة يُعهد أيليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية، حتى أضحى من الممكن ألان –إلى حد كبير– معرفة تشكيل الوزارة متي عرف الحزب المنتصر، كما تتم عملية قيام الأحزاب السياسية كأداة للتجنيد السياسي وكمنظمات تعليمية تربي فيها الكوادر السياسية، عن طريق قيام الأحزاب السياسية باختيار العناصر الصالحة للعمل السياسي الذين تتوافر فيهم صفات معينة ثم تقوم بتلقينهم مبادئها

ومدهم بالمعارف السياسية وتدريبهم علي مهارات العمل السياسي، و ذلك علي اعتبار أن العمل السياسي هو عمل لا يتأتى بالفطرة، بل هو يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ومن الملاحظ انه لا يحقق من الحكام نجاحاً في حياته سوي من تدرب منهم في صفوف الأحزاب السياسية، ثم تمكنوا من التحرر من النظرة الحزبية الضيقة والتي غالباً ما تكون قاصرة عن شمول كافة وجهات النظر، ولا تصلح أن تكون الرؤية التي ينظر بها رجل الدولة عندما يكون في سدة الحكم

كما تتضح أهمية هذه الوظيفة من وظائف الأحزاب السياسية بالنظر إلى الاختلاف بين دول العالم الثالث –من ناحية–حيث يظل السؤال عمن يخلف القيادات الحالية بلا جواب. ومن هنا يتعاظم الشعور بالخوف من وقوع فراغ في الهيئة الحاكمة، حيث لا علم لأحد بالقادم من الظلام المجهول إلى قمة السلطة، ومن بن الوضع في دول الديمقراطية الليبرالية –من ناحية أخرى– حيث تقوم الأحزاب السياسية بدورها المرسوم لها في الحياة السياسية، فيزول الشعور بالخوف من وقوع فراغ سياسي بسبب وجود اكثر من إطار محددة اتجاهاته، ومعروفة فلسفته لسد هذا الفراغ حال حدوثه

قائمة المراجع

الكتب

1 . سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاعاتها (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2009

2 . صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 . 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017

3 . هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017

4 . محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي و بناء العملية الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019

5 . ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

6 . مايكل مير ، الانتخابات في العالم العربي ، وجهة نظر أروبية ، الانتخابات و التحولات الديموقراطية في العالم العربي خطوة للامام ام خطوة للوراء ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، الأردن ، 2009

7 . أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

8 . ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

9 . إيهاب سلام ، الديموقراطية في الميزان ، دار كتاب للنشر و التوزيع ، كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011

10 . نظام بركات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، الفوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن : موجبات المراجعة و التغيير ، المنهل للنشر و التوزيع ، 2010 ، بدون دولة النشر

11 . أفين خالد عبد الرحمان ، المركز القانوني لعضو الرلمان ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى المركز العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2017

12 . مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، جامعة ميتشيغان ، 1984

13 . تميم عماد صادق التميمي و أخرون ، التجربة الكندية ، بناء الدولة و الهجرة ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019

14 . اشرف عبد الفتاح أبو المجد ، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ لبدستورية العامة ، : دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للدراسات القانونية ، القاهرة ، مصر ، 2015

15 . ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020

16 . حبيب صادق ، في وادي الوطن : مقاربات في شؤون لبنان و شجونه (1995 . 2005) ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2010

17 . خليل محسن ، نظم السياسة و الدستور اللبناني ، دار النهظة العربية ، بدون بلد النشر ، 1975

18 . هاشم عمرو ، سعيد عبد المنعم ، المال و النزاهة السياسية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر ، 2009

19 . عبد العظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلاميو و الاتجاهات المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مؤسسة ابرار ناشرون و موزعون ، صنعاء ، اليمن ، 2018

محاضرات

1 . د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011

2 . د/ احمد عبد عباس مغير الجبوري ، محاضرات في مقياس النظم الانتخابية ، كلية الاداب ، القسم قسم اللغة العربية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011

3 . أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012

أطروحات الدكتوراه

1 . زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية . دراسة مقارنة – ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015

مواقع الانترنيت

1 . مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020

2 . النظم الانتخابية في العالم ، مركز المجتمع المدني و الديموقراطية ، 6 فبراير 2013 ، موقع الانترنيت : https://www.ccsd.ngo/ar

3 . مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org

4 . صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 17 / 9 / 2016 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0

5 . النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace ar/topics/lf/lfb/lfb01

6 . رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com

7 . شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.unead.org

8 . المنظمة الدولية للنظم الانتخابية ، تعريف ، موقع الانترنيت : www.ifes.org

9 . المعهد الديمقراطي الوطني ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.ndi.org

10 . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.idea.int

List Of References

1 - David M. farrell , Electoral Systems a comparative introduction , second edition , red globe press , london , united kingdom , 2011

2 - Matthew soberg shugart, martin wattenberg , mixed – member electoral systems the best of both worlds , OXFORD university press , new york , usa , 2001

3 - Larry diamond, marc f.plattner, electoral systems and democracy, the johns hopkins university press , beltemore , usa , 2006

4 - Wilma ruls , joseph f. zimmerman , electoral systems in comparative perspective , their impact on women and minorities , greenwood publishing group , usa , 1994

5 - Andrew reeve , alan ware , electoral systems a comparative and theoretical introduction , routledge ,usa , 1992